IUGJIS
Vol 24, No1, 2016, pp 27-46

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية

علم شرح الحديث
تعريفه وأهمِّيَّته ونشأته وأقسامه ومناهجه وموضوعه ومسائله

د. بسام بن خليل الصفدي[1,*]، أ.د. نافذ بن حسين حماد[2]

[1]قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2015/06/14)، تاريخ قبول النشر (2015/07/04)

ملخص البحث

يتناول هذا البحث علمًا من علوم الحديث التي لم يُتعرَّض لها من قبلُ بدراسةٍ تفصيليَّةٍ موسَّعةٍ، وهذا البحث يصلح أن يكون مدخلًا لهذا العلم، أبنَّا فيه عن المراد بعلم شرح الحديث، وبيان كونه علمًا، ثمَّ تحدَّثنا عن أهمِّيَّته وثمرته، وذكرنا نشأته وتطوّره وبداية التصنيف فيه، وتحدَّثنا عن أقسامه ومناهجه التي سار عليها الشُّرَّاح من بداية التَّصنيف فيه إلى يومنا هذا، وختمنا بالحديث عن موضوع هذا العلم، والمسائل التي يتناولها في الحديث سندًا ومتنًا، مع الإشارة إلى بعض التَّنبيهات المهمَّة في هذا الباب، وختمنا ببعض النَّتائج التي توصَّلنا إليها.

الكلمات المفتاحية: علوم الحديث، علم شرح الحديث، السند، المتن.

Modern Science to Explain
Its Definition and its Importance and its Origins and
its Departments and Curricula with the theme of Accountability"

Abstract

This research note from modern science that were not exposed by a detailed study of an extended, and this research fit to be an introduction to this science, the daughter of the signification with the knowledge to explain the modern, and the statement of being a note, then he talked about the importance and fruit, and reported its inception, development, and the beginning of Classification in it, and talked about the divisions and curricula that walked by commentators from the beginning of the category has to this day, and concluded by talking about the subject of this science, and the issues addressed in the modern sanda and matana, with reference to some important alerts in this section, and concluded with some findings.

Keywords: Modern Science, Modern Science to Explain, Bond, Alsand, Almattan.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:bsafdi@hotmail.com

مقدمة:

إنَّ الحمدَ لله نحمَده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، أمَّا بعدُ:

فإنَّ من رحمة الله تعالى بهذه الأمَّة أن هيَّأ لها رجالًا أمناءَ، يقومون على حفظ هذا الدِّين، ويبذلون الغاليَ والنَّفيسَ في حراسته وصيانته؛ تحقيقًا لوعد الله -جلَّ وعلا- بحفظه، وأهل الحديث أسعد النَّاس حظًّا بنيل هذا الشَّرف؛ فهم الذين نقلوا لنا حديث رسول الله ﷺ، ونقدوا الأسانيد والمتون، وميَّزوا الصَّحيح من السَّقيم، فأفنَوا بذلك الأعمار، وركِبوا الأخطار.

وقد جرى أهل الحديث على تقسيم هذا العلم إلى قسمين:

الأوَّلُ منهما: ما يتعلَّق بالرِّواية.

والثَّاني: ما يتعلق بالدِّراية.

وكان عُظمُ اشتغالهم بالنَّوع الثَّاني لشرفه وعلوِّ رتبته؛ ولأنَّ الأوَّل وسيلةٌ إليه، ففقه الحديث ودرايته وبيانُ معانيه وأحكامه هو الغاية التي يشمِّر إليها المشتغلون بهذا العلم، وهذا البحث يتناول جملةً من المسائل المتعلِّقة بعلم شرح الحديث، والتي تصلح أن تكون مدخلًا له، والله أسأل التَّوفيق والسَّداد.

أهمِّيَّة الموضوع وبواعث اختياره:

1. أنَّه يضبط ويؤصِّل مسائل هذا العلم المتفرِّقة في بطون الكتب والشُّروح.
2. تعلُّقه بفقه الحديث وشرحِه ودرايتِه، الذي هو ثمرة علوم الحديث وغايتها ومقصدها.
3. أنَّه بمعرفة مسائل هذا العلم يستقيمُ وينضبطُ فهم طالب الحديث، ويسلمُ ممَّا وقع فيه الكثيرون بسبب الغلط في هذا الباب.

أهداف البحث:

1. التَّنويه بهذا العلم وبيان أهمِّيَّته ومكانته من علوم الحديث.
2. تتبُّع حركة التَّصنيف والتَّأليف في هذا العلم الشَّريف.
3. جمع مسائل وأصول وقواعد هذا العلم المبثوثة في كتب وشروح الأئمَّة.

منهج البحث:

اتَّبعنا المنهج الاستقرائيَّ في جمع كلام الأئمَّة وأهل العلم من بطون كتب الشُّروح وغيرها، واستعنَّا بالمنهج الاستنباطيِّ، وتمثَّل عملنا في النِّقاط التَّالية:

1. حرَصنا على الرُّجوع إلى كتب الشُّروح القديمة والمعاصرة، والنَّظرِ فيها لاستخراج المسائل المتعلِّقة بالبحث.
2. استفدنا من كتب البِبلوغرافيا وتأريخ العلوم، لا سيَّما علم الحديث، وكذلك من الكتب المصنَّفة في مناهج أئمَّة الحديث، وطرائق تصنيفهم؛ فهذه الكتب لا يُستغنى عنها في هذا الباب.
3. أمَّا الأحاديث والآثار فهي قليلةٌ جدًّا في البحث، إذ هو بحثٌ تأصيليٌّ قلَّ فيه التَّعرُّض للأمثلة؛ نظرًا لطبيعته.

الدراسات السابقة:

لم نجد بعد البحث والتَّتبُّع كتابًا مفردًا في مسائل هذا العلم غيرَ بحثٍ صغيرٍ للشَّيخ الدُّكتور محمَّدِ بن عمرَ بازمُول؛ عنون له "علم شرح الحديث وروافد البحث فيه".

وهذا البحث مفيدٌ ونافعٌ، بذل فيه صاحبه جهدًا مشكورًا، وطرق فيه بابًا لم يُطرق من قبل؛ غير أنَّه اقتصر فيه على بعض المباحث، ولم يقصد التَّوسع والاستيفاء، كما هو ظاهرٌ من مقدِّمة بحثه، وثمَّة مسائلُ كثيرةٌ مهمَّةٌ لم يتعرَّض لها لا تقلُّ أهمِّيَّةً عمَّا ذكره.

خطَّة البحث:

قسَّمنا البحث إلى مقدِّمةٍ وخمسة مباحث وخاتمة:

أما المقدِّمة، فضمَّنَّاها ما يلي:

1. أهمِّيَّة الموضوع، وبواعث اختياره.
2. أهداف البحث.
3. منهج البحث.
4. الدراسات السابقة.
5. خطة البحث.

وأمَّا المباحث فرتَّبناها على النَّحو التَّالي:

المبحث الأوَّل: التَّعريف بعلم شرح الحديث.

المبحث الثَّاني: أهمِّيَّته وثمرته.

المبحث الثَّالث: نشأته وتطوُّره وبداية التَّصنيف فيه.

المبحث الرَّابع: أقسامه ومناهجه.

المبحث الخامس: موضوع علم شرح الحديث ومسائله.

وأمَّا الخاتمة فذكرنا فيها أهمَّ النَّتائج والتَّوصيات التي توصَّلنا إليها، والله نسأل التَّوفيق والسَّداد والرَّشاد في الأمر كلِّه، وهذا أوان الشُّروع في المقصود.

المبحث الأول: التَّعريف بعلم شرح الحديث

شرح الحديث فرعٌ من فروع علوم الحديث، وحتَّى يتَّضح معناه لا بدَّ من تعريفه باعتبارين؛ الأوَّلِ: باعتبار مفرديه؛ وهما: كلمةُ (شرح)، وكلمةُ (الحديث)، والثَّاني: باعتباره لقبًا على هذا الفنِّ الخاصِّ.

أوَّلًا: تعريفه باعتبار مفرديه:

الشَّرح لغةً: قال ابن فارسٍ: "الشِّين والرَّاء والحاء أُصَيلٌ يدلُّ على الفتح والبيان. من ذلك شرحتُ الكلام وغيرَه شرحاً إذا بيَّنتُه. واشتقاقُه من تشريح اللَّحم"[1].

وقال ابنُ منظورٍ: "والشَّرح: الكشف؛ يقال: شرح فلانٌ أمرَه، أي: أوضحه، وشرح مسألةً مشكلةً: بيَّنها، وشرح الشيء يشرحه شرحًا، وشرَحَه: فتحه وبيَّنه وكشَفه. وكلُّ ما فُتح من الجواهر فقد شُرح أيضًا. تقول: شرحتُ الغامض إذا فسَّرتُه؛ ومنه تشريح اللَّحم"[2].

[1] مقاييس اللُّغة (ص:559). وانظر: العين (93/3).

الحديث لغةً: قال ابن فارس: "الحاء والدَّال والثَّاء أصلٌ واحدٌ، وهو كون الشَّيء لم يكن. يقال حدث أمرٌ بعد أن لم يكن. والرَّجُل الحدَث: الطَّريُّ السِّنِّ. والحديث من هذا؛ لأنَّه كلامٌ يحدث منه الشَّيءُ بعد الشَّيء"[3].

والحديث في عُرف الشَّرع: "ما يضاف إلى النَّبيِّﷺ"[4].

ثانيًا: تعريفه باعتباره لقبًا على فنٍّ خاصٍّ:

على كثرة الكتب المصنَّفة في شرح الحديث، غير أنَّ بيانَ حدِّ هذا العلم، وتعريفَه لا يُظفرُ به فيها غالباً، وإنما يُفزَع في ذلك إلى الكتب المصنَّفة في تعريفات العلوم، وممَّا وقفنا عليه في ذلك ما ذكره صدِّيق بن حسن خان في "أبجد العلوم" عازيًا إيَّاه إلى "مقدِّمة العلوم"[5]؛ قال: "علم شرح الحديث علمٌ باحثٌ عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشَّريفة بحسَب القواعد العربيَّة، والأصولِ الشَّرعيَّة، بقدْر الطَّاقة البشريَّة"[6].

وهذا تعريفٌ حسنٌ؛ إذ قولُه "علمٌ باحثٌ عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشَّريفة": يَخرُج به ما كان باحثًا عن مراد غيره.

وقولُه "بحسَب القواعد العربيَّة، والأصول الشرعيَّة": يَخرُج به ما كان باحثًا عن مراد رسول الله ﷺ مع جهل باللُّغة والشَّرع؛ إذ العلمُ بهما لا بدَّ منه في بيان معاني الأحاديث النَّبويَّة.

وقولُه "بقدْر الطَّاقة البشريَّة": فيه بيانُ استفراغِ الوُسع، وبذلِ الجَهد في بيان مراد رسول الله ﷺ في أحاديثه الشَّريفة، وأنَّ المتصدِّيَ لذلك لا بدَّ أن يمتلك الأدواتِ التي تعينه عليه.

وممَّا ينبغي التَّنبيهُ عليه هنا أنَّه أُغفل في هذا التَّعريف الإشارةُ إلى ما يتعلَّق بمباحث الإسناد ومسائله؛ فهي داخلةٌ في شرح الحديث، ولعله لم يُشر إليها لأنَّ المقصود الأعظمَ من شرح الحديث ذكرُ معانيه وفقهِه وأحكامِه وما إلى ذلك ممَّا لا تعلُّق له بالإسناد[7].

بيانُ كون شرح الحديث علمًا:

سبقت الإشارة إلى أنَّ شرح الحديث فرعٌ من فروع علوم الحديث، وأوَّل من ذكر ذلك فيما وقفنا عليه: الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث"[8]، قال: "النَّوع العشرون من هذا العلم – بعد معرفة ما قدَّمنا ذكرَه من صحَّة الحديث إتقانًا ومعرفةً لا تقليدًا وظنًّا: معرفةُ فقه الحديث[9]، إذ هو ثمرةُ هذه العلوم، وبه قِوام الشَّريعة".

ورغم أهميَّة هذا العلم وموقعِه من علوم الحديث غيرَ أنَّ أكثر من صنَّف فيها بعد الحاكم لم يذكره ضمنَها (أي: ضمن علوم الحديث)[10].

---

[2] لسان العرب (70/5). وانظر: مختار الصِّحاح (ص:198).

[3] مقاييس اللُّغة (ص:253).

[4] فتح الباري (193/1)، وهذا من أخصر وأحسن ما يقال في بيان معنى الحديث في عُرف الشَّرع.

[5] لعلَّه يقصد كتابَ "مفتاح السَّعادة ومصباح السِّيادة في موضوعات العلوم" لأحمدَ بنِ مصطفى المعروف بـــ "طاش كُبرى زادة"، فإنَّ المصنِّف ينقل عنه كثيرًا في كتابه هذا، وقد ذكر التَّعريف نفسَه في كتابه (341/2)، وتابعه صدِّيق حسن خان في نقل تتمَّة كلامه، والله أعلم.

[6] (336/2).

[7] سيأتي بيانه مفصَّلًا في المبحث الخامس.

[8] (ص:257).

[9] فقه الحديث، وشرح الحديث، وتفسير الحديث، ومعاني الحديث = معانيها متقاربةٌ. انظر: علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، لمحمَّد بنِ عمرَ بازمُول (ص:477) المطبوع ضمن "سلسلة الدِّراسات الحديثيَّة الجزء الثَّاني" (373–540).

والذي يظهر أنَّ شرح الحديث عندهم أوسعُ من فقه الحديث؛ فالشَّرح يتناول الإسناد والمتن، بينما الفقه يُنظر فيه إلى المتن وما يتضمَّنه من الفقه والمعاني والأحكام، على النَّحو الذي تقدَّمت الإشارة إليه قريبًا.

[10] أفادَنيه شيخنا المحدِّث صالحُ بن عبد الله العُصَيميُّ، ورجعتُ إلى كثيرٍ منها، فوجدتُ الأمر على ما ذَكَر.

وممَّن ذكره وأشار إليه: القاضي عياضٌ في "الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع"، قال-في سياق ذكر علوم الحديث- "ثمَّ التَّفقُّه فيه، واستخراجُ الحِكَم والأحكام من نصوصه ومعانيه، وجَلاءُ مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها، ووَفقَ مختلفها على الوجوه المفصَّلة وتنزيلها"[11].

وذكره كذلك الطِّيبيُّ في "الخلاصة في أصول الحديث" ضمنَ علوم الحديث ضامًّا إليه الغريبَ، ثمَّ قال: "وأمَّا فقهه: فهو ما تضمَّنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه"[12].

وأشار إليه مصطفى بن عبد الله "المعروف بالحاجِّ خليفة"[13] في "كشف الظُّنون"بقوله: "علم شرح الحديث من فروع الحديث"[14].

وعنه: صدِّيقُ بنُ حسن خان في "أبجد العلوم"[15]، و"الحطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتَّة"[16].

المقصود بعلم شرح الحديث في البحث:

بعد بيان المراد بشرح الحديث، وذكرِ كونه علمًا؛ فإنَّ مقصودنا بعلم شرح الحديث الذي تتناوله هذه الدِّراسة: معرفةُ المسائل والأصول المتعلِّقةِ بشرح الحديث، والَّتي تضبطه وتؤصِّل له، وتبيِّن مناهجه، وطرقَه، ومسالكَه، ومواردَه، وأسبابَ الخطأ فيه، وتعلُّقَه بعلوم الشريعة عامَّةً، وبعلوم الحديث على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: أهمِّيَّته وثمرتُه

إنَّ معرفة معاني وفقه حديث رسول الله ﷺ من أجلِّ علوم الحديث، بل "هو ثمرة هذه العلوم، وبه قِوام الشَّريعة"[17]، ولا يوصف بالعلم من لا فقه ولا دراية له؛ ولهذا عظُم حرصهم عليه، وتَطلابُهم له، وأفردوا له الأبواب والفصول في مصنَّفاتهم؛ ومن ذلك أنَّ الإمام الرَّامَهُرْمُزِيَّ ذكر فصلًا في كتابه "المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي"، وعنون له: "القول في فضل من جمع بين الرِّواية والدِّراية"[18]، وكذلك صنع الحاكم في المعرفة على ما قدَّمنا، وهذان الكتابان من أوائل الكتب المصنَّفة في هذه الصَّنعة ونفائسها.

وهذه بعض الآثار الدَّالَّةِ على ما ذكرتُ:

عن مصعبٍ الزُّبيريِّ، قال: سمعت مالكَ بن أنسٍ، وقد قال لابنَي أخته؛ أبي بكرٍ وإسماعيلَ ابني أبي أُويس: "أراكما تحبَّان هذا الشَّأن، وتطلبانه" يعني الحديث، قالا: نعم، قال: "إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما، فأقلَّا منه، وتفقَّها"، ونزل ابنُ مالك بن أنسٍ من فوق، ومعه حمَامٌ قد غطَّاه، قال: فعلم مالكٌ أنَّه قد فهِمه النَّاس؛ فقال: "الأدب أدب الله، لا أدبَ الآباء والأمَّهات، والخير خير الله، لا خيرَ الآباء والأمَّهات"[19].

---

(11) (ص:5).

(12) (ص:62).

(13) "اعتاد الناس أن يقولوا: "حاجِّي خليفة"، وهو نطقٌ خاصٌ بإخواننا الأتراك، فينبغي أن يظلَّ خالصًا لهم". الموجز في مراجع التَّراجم والبلدان والمصنَّفات وتعريفات العلوم، لمحمود الطَّناحيِّ (ص:99).

(14) (48/2).

(15) (335/2).

(16) (ص:181).

(17) (ص:238).

(18) (ص:238).

(19) أخرجه: الرَّامهرمزيُّ في "المحدِّث الفاصل" (ص:241-224)، رقم (148). ومن طريقه: الخطيب البغداديُّ في "نصيحة أهل الحديث" المطبوع مع "شرف أهل الحديث" (ص252)، رقم (14) إلى قوله "فأقلَّا منه وتفقَّها".

قال الخطيب البغداديُّ -في سياق هذا الخبر-: "ولْيُعلم أنَّ الإكثار من كَتْب الحديث وروايته لا يصيرُ بها الرَّجل فقيهًا، إنَّما يتفقَّه باستنباط معانيه وإنعام التَّفكُّر فيه".

وتأمَّل تعنيفهم على من اشتغل بالرِّواية من غير التفاتٍ إلى الدِّراية في قول أبي عاصمٍ النَّبيل: "الرِّياسة في الحديث بلا درايةٍ رياسةٌ نذلةٌ"[20].

وفي قول ابن الصَّلاح: "لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث، وكَتْبِه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائلٍ، وبغير أن يُحَصِّل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبِّهين المنقوصين، المتحلِّين بما هم منه عاطلون"[21].

وانظر تشديدهم في ذلك في كلام ناصر السنَّة الإمام الشافعيِّ، إذ يقول: "ومن كان عالمًا بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة، فليس له أن يقول أيضًا بقياسٍ؛ لأنَّه قد يذهب عليه عقلُ المعاني. وكذلك لو كان حافظًا مقَصِّر العقل، أو مقَصِّرًا عن علم لسان العرب، لم يكن له أن يقيس من قِبَل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس. ولا نقول يسع هذا -والله أعلم- أن يقول أبدًا إلا اتِّباعًا، لا قياسًا"[22].

وهذا يفسِّر لك سبب كثرة تصانيفهم في شرح الحديث وفقهه ودرايته، وتقديمِ ذلك على علوم الرِّواية بما بيَّنه ابن حجرٍ بقوله: "فإنَّ فقه الحديث وغريبَه لا يُحصَى كم صُنِّف في ذلك، بل لو ادَّعى مدَّعٍ أنَّ التصانيف التي جُمعت في ذلك أجمعُ من التَّصانيف التي جُمعت في تمييز الرِّجال، وكذا في تمييز الصَّحيح من السَّقيم لما أبعد، بل ذلك هو الواقع"[23].

وقد تتابعت كلمتهم في ضرورة الجمع بين معرفة صحَّة الحديث ورجاله من جهةٍ، ومعرفة فقهه ومعانيه من جهةٍ أخرى، وفيه يقول عليٌّ بن المديني: "التَّفقُّه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرِّجال نصف العلم"[24].

وقال الخطَّابيُّ في مقدِّمة "معالم السُّنن" -مبيِّنًا سبب تصنيفه له-: "أمَّا بعد: فقد فهمت مساءلتكم إخواني أكرمكم الله، وما طلبتموه من تفسير كتاب السُّنن لأبي داود سليمانَ بنِ الأشعث، وإيضاحِ ما يُشكل من متون ألفاظه، وشرحِ ما يَستغلِق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدِّلالةِ على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشفِ عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ لتستفيدوا إلى ظاهر الرِّواية لها باطنَ العلم والدِّراية بها، وقد رأيت الذي ندبتموني له، وسألتُمونيه من ذلك أمرًا لا يسعني تركُه، كما لا يسعكم جهلُه، ولا يجوز لي كتمانُه، كما لا يجوز لكم إغفالُه وإهمالُه"[25].

وما تقدَّم نقله عمَّن سبق من أهل العلم ظاهرُ الدِّلالة على أنَّ طالب العلم لا ينبُلُ، ولا يبلغُ مبلغ الرئاسة في العلم إلا بالتَّفقُّه في حديث رسول الله ﷺ، ومعرفةِ معانيه، واستخراجِ فوائده، والغوصِ على كنوزه ودرره. والاقتصارُ على الرِّواية والسَّماع وتحصيل الإجازات من غير فقهٍ ومعرفةٍ = ضربٌ من ضروب الحرمان، وتضييعٌ للعُمُر في غير طائلٍ، واعتبِر في هذا بحال الأئمَّة الأربعة ومن سار سيرَهم في الجمع بين الرِّواية والدِّراية كيف خلَّد الله أثرَهم، وانتشر في الناس ذكرُهم.

---

[20] أخرجه: الرَّامهرمزيُّ في "المحدِّث الفاصل" (ص:253)، رقم (161). ومن طريقه: الخطيب البغداديُّ في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع" (181/2-182)، رقم (1549) بلفظ: الرئاسة؛ بدل: الرياسة.

[21] علوم الحديث (ص:250).

[22] الرِّسالة (ص:509).

[23] النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح (230/1).

[24] المحدِّث الفاصل (ص:230).

[25] (2/1).

"ومن أتعب نفسه في السَّماع وجمع الإجازات، ولا حظَّ له من الدِّراية؛ فهو عامِّيٌّ في صورة طالب علم"[26].

ومن درر أبي حاتمٍ ابنِ حبَّانَ قولُه في "المجروحين": "فمن لم يحفظ سنن النَّبيِّ ﷺ ... ولم يعرف معانيَ الأخبار، والجمعَ بين تضادِّها في الظَّواهر، ولا عرف المفسَّرَ من المجمل، ولا عرف النَّاسخ من المنسوخ، ولا اللَّفظ الخاصَّ الذى يراد به العامُّ، ولا اللَّفظ العامَّ الذى يراد به الخاصُّ، ولا الأمرَ الذى هو فريضةٌ، ولا الأمرَ الذى هو فضيلةٌ وإرشادٌ، ولا النَّهي الذى هو حتمٌ لا يجوز ارتكابه، من النَّهي الذى هو ندبٌ يباح استعماله = كيف يستحلُّ أن يفتى، أو كيف يسوِّغ لنفسه تحريمَ الحلال أو تحليلَ الحرام، تقليدًا منه لمن يخطئ ويصيب، رافضًا قــولَ من لا ينطقُ عن الهوى"[27].

وفي السِّياق نفسه ذكر الإمام النَّوويُّ "أنَّ شرعنا مبنيٌّ على الكتاب العزيز، والسُّنن المرويَّات. وعلى السُّنن مدارُ أكثر الأحكام الفقهيَّات، فإنَّ أكثر الآيات الفُروعيَّات مجملاتٌ، وبيانُها في السُّنن المحكمات. وقد اتَّفق العلماء على أنَّ من شرط المجتهد؛ من القاضي والمفتي أن يكون عالمًا بالأحاديث الحُكْميَّات"[28].

وفي الوحي النَّبويِّ ما يدلُّ على فضل من جمع بين الرِّواية والدِّراية، والحفظ والفقه، كما في حديث أبي موسى الأشعريِّ ﷺ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: (مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلْمِ كَمَثَلِ الغَيْثِ الكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشْبَ الكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ[29]، أَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لاَ تُمْسِكُ مَاءً وَلاَ تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ)[30].

وهذا الحديث من أظهر النُّصوص التي تدلُّ على ما نحن بصدد الإشارة إليه.

المبحث الثَّالث: نشأته وتطوُّره وبدايةُ التَّصنيف فيه

لم تكن نشأةُ هذا العلم وتطوُّره بمعزلٍ عن تطوُّر كتابة الحديث وتدوينه منذ عهد رسول الله ﷺ إلى أن استوت الكتابة على سُوقها وبلغت أشدَّها فيما بعد، ومعلومٌ أنَّ ما كُتب في عهد رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ وأتباعهم "لم يكن تصنيفًا مرتَّبًا مبوَّبًا، وإنَّما كان يُكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثمَّ إنَّه في زمن تابعي التَّابعين صُنِّفت التَّصانيف، وجمع طائفةٌ من أهل العلم كلام النَّبيِّ ﷺ، وبعضُهم جمع كلام الصَّحابة.."[31].

وهو الذي أشار إليه الخطيب البغداديُّ بقوله: "ولم يكن العلم مدوَّنًا أصنافًا، ولا مؤلَّفًا كتبًا وأبوابًا في زمن المتقدِّمين من الصَّحابة والتَّابعين، وإنَّما فعل ذلك مَنْ بعدهم، ثمَّ حذا المتأخِّرون فيه حَذْوهم"[32].

---

[26] الغاية من السَّماع والرِّواية (ص:59) لصالح بن عبد الله العُصيميِّ.

[27] (13/1).

[28] شرحه على مسلم (114/1).

[29] الأجادب: صِلاَب الأرض التي تمسك الماء فلا تشربه سريعًا. وقيل هي الأرض التي لا نبات بها، مأخوذٌ من الجَدْب؛ وهو القحط. النِّهاية في غريب الحديث والأثر (ص:140).

[30] أخرجه: البخاريُّ، كتاب العلم، باب فضل من عَلِم وعلَّم (ص:41)، رقم (79)، ومسلمٌ، كتاب الفضائل، باب بيان مثَل ما بُعث به رسول الله ﷺ (ص:983)، رقم (2282) من طريق حمَّاد بن أسامة، عن بُرَيد بن عبد الله، عن أبي بردة به.

[31] شرح علل التِّرمذيِّ (344/1).

[32] الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع (281/2).

إنَّ ما سبق يدلُّك على أنَّ التَّصنيف في أواخر عهد التَّابعين، وفي عهد أتباع التَّابعين نحا منحًى جديدًا، وسلك مسلكًا فريدًا؛ إذ جُمعت فيه أحاديث رسول الله ﷺ مبوَّبةً مرتَّبةً، وربَّما ضُمَّ إلى ذلك أقوالُ الصَّحابة والتَّابعين وفتاواهم، وشيءٌ من فقه الأحاديث ومعانيها؛ فقُصد من ذلك الجمعُ بين الفقه والحديث، والدِّراية والرِّواية؛ ممَّا يرشِّح هذه المرحلةَ أن تكون من بواكير التَّصنيف في شرح الحديث، وإن لم يُفرد ذلك في كتابٍ مستقلٍّ كما حدث بعدُ.

وقد أحسن الخطيب البغداديُّ حين أشار إلى ذلك بقوله –في وصف الطَّريقتين اللَّتين عليهما يُصنَّف الحديث–: "مِن العلماء من يختار تصنيفَ السُّنن وتخريجَها على الأحكام وطريقةِ الفقه، ومنهم من يختار تخريجَها على المسند وضمِّ أحاديثِ كلِّ واحدٍ من الصَّحابة بعضِها إلى بعضٍ. فينبغي لمن اختار الطَّريقة الأولى أن يجمع أحاديث كلِّ نوعٍ من السُّنن على انفراده، فيميِّزَ ما يدخل في كتاب الجهاد عمَّا يتعلق بالصِّيام، وكذلك الحكمُ في الحجِّ والصَّلاة والطَّهارة والزَّكاة وسائر العبادات وأحكام المعاملات، ويفردَ لكلِّ نوعٍ كتابًا، ويبوِّبَ في تضاعيفه أبوابًا يقدِّمُ فيها الأحاديثَ المسنَدات، ثمَّ يتبعُها بالمراسيل والموقوفات ومذاهب القدماء من مشهوري الفقهاء، ولا يوردُ من ذلك إلَّا ما ثبتت عدالة رجاله، واستقامت أحوال رواته. فإن لم يصحَّ في الباب حديثٌ مسندٌ اقتصر على إيراد الموقوف والمرسل؛ وهذان النَّوعان أكثرُ ما في كتب المتقدِّمين.."[33].

وانظر مثالًا على ذلك: موطَّأ الإمام مالكٍ؛ فإنَّه من أعظمِ ما صُنِّف في تلك المرحلة، وأقدمِ ما وصلنا منها، وقد صنَّفه مالكٌ على الطَّريقة التي سبقت الإشارة إليها من التَّبويب على كتب الفقه ومسائله، وضمِّ آثار الصَّحابة والتَّابعين، وكثيرًا ما يذكر رأيه وتعقيبه على الأحاديث التي يوردها. وأحسنَ ترتيبه وتدوينه حتى غدا "أوَّلَ تدوينٍ يُعتبر في الفقه والحديث"[34].

وممَّا تجدر الإشارة إليه: أنَّ موطَّأ الإمام مالكٍ لقي عنايةً فائقةً منذ تأليفه إلى يومنا هذا، وكثرت عليه الشُّروح والحواشي والتَّعليقات[35].

ومن أوائل ما وصلنا من تلك الشُّروح: شرحُ عبد الملك بنِ حبيبٍ السُّلميِّ الأندلسيِّ (ت238هـ) والمعنون له بـــ "تفسير غريب الموطَّأ"[36].

ثمَّ تتابعت الشُّروح بعد ذلك عليه إلى يومنا هذا، وتعتبر شروح الموطَّأ باكورة الشُّروح الحديثيَّة التي تعاقب عليها الأماثلُ من المحدِّثين جيلًا بعد جيلٍ.

ومن المهمِّ ذكرُه في هذا السِّياق أنَّ الكتب الَّتي صُنِّفت في غريب الحديث، ومختلفه ومشكله، وناسخه ومنسوخه في القرن الثَّاني والذي يليه كان لها أثرٌ ظاهرٌ في الشَّرح الحديثي؛ وذلك للارتباط الوثيق بينها وبينه.

ويعتبر القرن الرَّابع باكورة انطلاقة الشُّروح الحديثيَّة، إذ أسهم علماء هذا القرن إسهاماتٍ واضحةً في فتح أبوابه، وطَرق مسائله، وتثبيتِ دعائمه.

وشاع بين الدَّارسين[37] أنَّ أوَّل من صنَّف في شرح الحديث: الإمامُ الخطَّابيُّ (ت388هـ)، وذلك حين تصدَّى لشرح سنن أبي داود في "معالم السُّنن"، ثمَّ شَرْحِ البخاريِّ في "أعلام الحديث".

---

[33] الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع (284/2).

[34] الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلاميِّ (235/1) لمحمَّد بن الحسن الحَجْويِّ. وانظر: الموطَّآت، لنذير حمدان (ص:31).

[35] استقصاها وتتبَّعها: الدُّكتور عبد الرَّحمن العثيمين في مقدِّمته على "تفسير غريب الموطَّأ" لابن حبيب الأندلسيِّ، ونيَّف بها على ثلاثين ومائةٍ، هذا إلى وقت كتابة المقدِّمة في شهر شعبان، سنة 1417هـ، وبلغ بها أبو يعلى البيضاويُّ المغربيُّ في "التَّعليقات المستظرفة على الرِّسالة المستطرفة" قريبًا من ثمانين ومائةٍ؛ غير أنَّه لم يكتف بالشُّروح وما إليها؛ بل أضاف إلى ذلك الأطراف والمختصرات وغيرَ ذلك مما له تعلُّقٌ به، وما سبقت الإشارة إليه يدلُّ على العناية البالغة التي حظِي بها هذا الكتاب الفذُّ.

[36] نشره نشرةً تليق به: الدُّكتور عبدُ الرَّحمن العثيمين عن مكتبة العُبيكان، وقدَّم له بمقدِّمةٍ مطوَّلةٍ، وذكر فيها الخلافَ في تسميته (151/1).

[37] انظر: نموذج من الأعمال الخيريَّة في إدارة الطِّباعة المنيريَّة، لمحمَّد منير الدِّمشقيِّ (ص:624).

والَّذي يظهر لنا أنَّ أوَّل من طرق هذا البابَ: ابنُ جريرٍ الطبريُّ (ت310هـ) في كتابه "تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثَّابت عن رسول الله من الأخبار"[38]، ويظهر من تسمية مؤلِّفه له أنَّه قصد بيان المعاني وإيضاحَها، وهذا الكتاب من الكتب العظيمة النَّافعة التي عوَّل عليها واستفاد منها كثيرٌ من شرَّاح الحديث بعد الإمام الطبريِّ، وممَّن أكثر من النَّقل عنه ابنُ حجرٍ في "الفتح". وعظُم ثناءُ العلماء عليه، وإجلالُهم له، حتَّى قال الخطيب البغداديُّ: "لم أر سواه في معناه"[39]، وقال أبو محمَّدٍ الفَرغانيُّ[40]: "هو من عجائب كتبه، ابتدأه بما أسنده الصِّدِّيق ممَّا صحَّ عنده سندُه، وتكلَّم على كل حديثٍ منه بعلله وطرقه، ثم فقهه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والردِّ على الملحدين، فتمَّ منه مسندُ العشرة وأهلِ البيت والموالي، وبعضُ مسند ابن عباسٍ، فمات قبل تمامه. قلت (القائل: الذَّهبيُّ): هذا لو تمَّ لكان يجيء في مائة مجلَّدٍ"[41].

ثم نَهَد الإمام الخطَّابيُّ بعد ذلك لشرح سنن أبي داود وصحيح البخاريِّ[42]، وابتدأ بالسُّنن فشرحه في كتابه "معالم السُّنن"[43]، وكان باعثُه على تأليفه أمرين[44]:

الأوَّل: سؤال من سأله من إخوانه، وطلبُهم منه أن يفسِّر لهم كتاب السُّنن، وقد سبق ذكر هذا[45].

الثَّاني: منزلة كتاب السُّنن، وعِظم قدره ممَّا جعل الحاجة إلى شرحه ماسَّةً، وفي ذلك يقول الخطَّابي: "اعلموا رحمكم الله أنَّ كتاب السُّنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ لم يصنَّف في علم الدِّين كتابٌ مثلُه، وقد رُزق القَبولَ من النَّاس كافَّةً؛ فصار حَكَمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلٍّ فيه وِردٌ ومنه شِربٌ، وعليه معوَّل أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثيرٍ من مدن أقطار الأرض ... وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمَّهات السُّنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدِّمًا سبقه إليه، ولا متأخِّرًا لحقه فيه، وقد كتبتُ لكم فيما أمليت من تفسيرها وأوضحته من وجوهها ومعانيها وذكر أقاويل العلماء واختلافهم فيها علمًا جمًّا، فكونوا به سعداء، نفعنا الله تعالى وإيَّاكم برحمته"[46].

ثم عمَد إلى صحيح البخاريِّ فشرحه، وكان شرحه كالتَّتميم لـــ "معالم السُّنن"؛ يوضِّح ذلك قولُه في فاتحته: "وقد تأمَّلت المشكل من أحاديث هذا الكتاب والمستفسَر منها، فوجدت بعضها قد وقع ذكرُه في كتاب "معالم السُّنن" مع الشَّرح له، والإشباع في تفسيره، ورأيتُني لو طويتُها فيما أفسِّره من هذا الكتاب، وضربت عن ذكرها صفحًا، اعتمادًا منِّي على ما أودعته ذلك الكتابَ من ذكرها = كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا

---

[38] نُشر منه قسمٌ من مسند عمر بن الخطَّاب، وقسمٌ من مسند عليٍّ بن أبي طالب، وقسمٌ من مسند عبد الله بن عبَّاسٍ ﷺ، بتحقيق الأستاذ العلَّامة محمود شاكر عن دار المدنيِّ، ثم نُشر مسندُ عبد الرَّحمن بن عوف، ومسندُ طلحة بن عبيد الله، ومسندُ الزُّبير بن العوَّام ﷺ، بتحقيق علي رضا بن علي رضا عن دار المأمون للتُّراث.

[39] تاريخ بغداد (163/2).

[40] هو: عبد الله بنُ أحمدَ بنِ جعفرٍ التُّركيُّ، روى عن ابن جريرٍ، وله ذيلٌ على تاريخه، وروى عنه الدَّارقطنيُّ، توفِّي سنة 362هــــ. انظر: سير أعلام النُّبلاء (133/16).

[41] سير أعلام النُّبلاء (273/14)، ونقله تاج الدِّين السُّبكيُّ في "طبقات الشَّافعيَّة" (121/3) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

[42] يُشار هنا إلى أنَّ الإمام الخطَّابيَّ له تأليفٌ في "غريب الحديث" اعتنى فيه عنايةً ظاهرةً بفقه الحديث، وبيان أحكامه ومعانيه، وما يُستنبط منه، مع الإشارة إلى وجوه الخلاف والتَّرجيح، فهو وإن كان لم يلتزم هذا في كلِّ أحاديث الكتاب، لكنَّه ظاهرٌ لمن تأمَّله.

[43] وشرحه هذا على السُّنن، وكذلك على صحيح البخاري أوَّل ما وصلنا وانتهى إلينا من الشُّروح عليهما؛ فهو صاحب سَبْقٍ في هذا الباب.

وقد ذكر عصامٌ الحسنيُّ في كتابه "إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاريِّ" (ص:118) أنَّ الخطَّابيَّ مسبوقٌ بشرح البخاريِّ؛ فقد شرحه قبله ابنُ الأخرم النَّيسابوريُّ (ت344)، وأبو عليٍّ الماسَرجِسيُّ (ت365)، وأبو أحمدَ النيسابوريُّ، المعروف بالحاكم الكبير (ت358). وهذا الذي ذكره غير صحيحٍ؛ فهذه مستخرجاتٌ وليست شروحًا. انظر بيان ذلك في "الإمام الخطَّابيِّ وآثاره الحديثية ومنهجه فيها" (797/2–799).

[44] انظر: الإمام الخطَّابيَّ وآثاره الحديثيَّة ومنهجه فيها (565/1 وما بعدها).

[45] (ص:15).

[46] معالم السُّنن (20/1–22).

الكتاب، فقد يقع هذا عند من لا يقع عنده ذاك، وقد يرغب في أحدهما من لا يرغب في الآخر، ولو أعدت فيه ذكر جميع ما وقع في ذلك التَّصنيف كنتُ قد هجَّنتُ هذا الكتاب بالتَّكرار، وعرَّضتُ النَّاظر فيه للمَلال، فرأيتُ الأصوب أن لا أُخْلِيَه من ذكر بعض ما تقدَّم شرحه وبيانه هناك متوخيًّا الإيجازَ فيه، مع إضافتي إليه ما عسى أن يتيسَّر في بعض تلك الأحاديث من تجديد فائدةٍ، وتوكيد معنًى زيادةً على ما في ذلك الكتاب، ليكون عوضًا عن الفائت، جبرًا للنَّاقص منه، ثم إنِّي أشرح بمشيئة الله الكلام في سائر الأحاديث التي لم يقع ذكرها في "معالم السُّنن" وأوفِّيها حقَّها من الشَّرح والبيان"[47].

ثم كثرت الشُّروح من بعد الإمام الخطَّابيِّ، واعتنى أهل الحديث بهذا الباب العظيم من أبواب هذا العلم الشَّريف، حتى استوى علمًا قائمًا بذاته، فصرُفت فيه نفائس الأوقات، وبُذلَت فيه الجهود العظيمة التي تدلُّ على حفظ الله لسنَّة نبيِّه ﷺ؛ بما غرس في هذا الدِّين من هذا الغرس الطَّاهر المبارك الذي ما زلنا نجني ثمارَه إلى يومنا هذا.

سبب تأخُّر التَّصنيف في الشُّروح الحديثيَّة:

يرجع ذلك إلى أمورٍ؛ منها:

أوَّلًا: أنَّ عنايتهم كانت متَّجهةً إلى جمع الحديث وكتابته وتدوينه.

ثانيًا: عدم الحاجة الماسَّة إليه؛ لقربهم من عهد النُّبوَّة، وعدم فُشُوِّ اللَّحن فيهم.

ثالثاً: كُرهُ جماعةٍ من الأئمَّة أن يُذكر مع كلام رسول الله ﷺ كلامٌ غيرُه، وفيه يقول ابنُ رجبٍ: "... وأمَّا الأبواب المعلَّلة، فلا نعلم أحدًا سبق التِّرمذيَّ إليها. وزاد التِّرمذيُّ ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالكٌ في الموطَّأ، وسفيانُ في الجامع، وكان أحمد يكره ذلك، وينكره حتَّى إنَّه أمر بتجريد أحاديث الموطَّأ وآثاره عمَّا فيه من الرَّأي الَّذي يذكره مالكٌ من عنده. وكره أحمد أن يكتب مع الحديث كلامٌ يفسِّره ويشرحه، وكان ينكر على من صنَّف في الفقه كأبي عبيدٍ وأبي ثورٍ وغيرهما، ورخَّص في غريب الحديث الَّذي صنَّفه أبو عبيدٍ أوَّلًا، ثم لمَّا بسطه أبو عبيدٍ وطوَّله كرهه أحمد، وقال: هو يشغل عمَّا هو أهمَّ منه"[48].

ثمَّ لمَّا فشا الجهل، وبَعُد النَّاس عن عهد النُّبوة، وانتشرت البدع، واستدلَّ عليها أصحابها بالحديث = دعت الحاجة إلى تدوين معاني الأحاديث وبيانها.

قال الخطَّابيُّ في مقدِّمة كتابه "غريب الحديث": "ثمَّ إنَّ الحديث لمَّا ذهب أعلامه بانقراض القرون الثَّلاثة، واستأخر به الزَّمان فتناقلته أيدي العجم، وكَثُرت الرُّواة، وقلَّ منهم الوعاة، وفشا اللَّحن، ومرَنت عليه الألسنُ اللُّكْن[49] = رأى أولوا البصائر والعقول، والذابُّون عن حريم الرَّسول ﷺ أنَّ من الوثيقة في أمر الدِّين، والنَّصيحة لجماعة المسلمين أن يُعنَوا بجمع الغريب من ألفاظه، وكشف المُغدَف[50] من قِناعه، وتفسير المشكل من معانيه، وتقويم الأوَد[51] من زيغ ناقليه، وأن يدوِّنوه في كتبٍ تبقى على الأبد، وتَخلُد على وجه المسنَد، لتكون لمن بعدهم قدوةً وإمامًا، ومن الضَّلال عصمةً وأمانًا"[52].

---

[47] أعلام الحديث (104/1-105).

[48] شرح علل التِّرمذيِّ (345/1-346).

[49] اللُّكْن: جمع ألكن، يقولون: رجلٌ ألكن، وامرأةٌ لكْناء. واللَّكَن واللُّكْنة: العُجمة والعِيُّ في اللِّسان. انظر: مقاييس اللُّغة (ص:960)، ولسان العرب (122/8).

[50] أي: المستور؛ من غَدَفَ، والغين والدَّال والفاء: أصلٌ صحيحٌ يدل على ستر وتغطيةٍ، يقال: أغدفت المرأةُ قناعها: أرسلته، وأغدف اللَّيل: أرخى سدوله. انظر: مقاييس اللُّغة (ص:812).

[51] الأوَد: العِوَج، والمعنى: تقويم المِعوجِّ. انظر: لسان العرب (269/1)، والنِّهاية في غريب الحديث والأثر (ص:52).

[52] (63/1).

وذكر ابن رجبٍ أنَّه "عند بعد العهد بكلام السَّلف، وطولِ المدَّة، وانتشارِ كلام المتأخِّرين في معاني الحديث والفقه انتشارًا كثيرًا بما يخالف كلام السَّلف الأوَّل = يتعيَّن ضبطُ كلام السَّلف من الأئمَّة، وجمعُه، وكتابتُه، والرُّجوعُ إليه؛ ليتميَّز بذلك ما هو مأثورٌ عنهم، ممَّا أحدث بعدهم، ممَّا هو مخالفٌ لهم. وكان ابنُ مهديٍّ يندم على أن لا يكون كتب عقبَ كلِّ حديثٍ من حديثه تفسيرَه"[53].

المبحث الرَّابع: أقسامه ومناهجه

معرفة المناهج التي بُنيت وسارت عليها الشُّروح الحديثيَّة مهمٌّ للباحث ومعينٌ له على فهم هذه الكتب، وطريقةِ التَّعامل معها، والاستفادةِ منها. وبالنَّظر في طائفةٍ من كتب الشُّروح، والكتبِ المصنَّفة في مناهجها ومسالكها = يظهرُ أنَّهم سلكوا فيها ثلاثة مسالكَ[54]؛ وهي:

الأوَّل: الشَّرح الموضوعيُّ:

وهو الَّذي يُدْرس فيه الحديث المرادُ شرحُه إسنادًا ومتنًا، وتُقسَّم الدِّراسة إلى موضوعات، أو مباحث، أو مسائل، أو فوائد، أو غيرِ ذلك مما يُصطلح عليه؛ بحيث يُشرح ما يتعلَّق بكلِّ موضوعٍ على حدةٍ، وهم في ذلك بين مقلٍّ ومستكثرٍ؛ فبعضهم يوسِّع الكلام على مباحث الحديث الإسناديَّة والمتنيَّة، وبعضهم يختصر الكلام في ذلك اختصارًا، ويقتصر على ما يراه مهمًّا، أو الحاجة داعيةٌ إليه.

وفي هذه الطَّريقة لا يلتزم الشَّارح ترتيبَ المصنِّف أو الجامع والماتن، بل يلتزم ترتيب المباحث التي اختطَّها وسار عليها، ومثال ذلك: أنَّ الإمام البخاريَّ قد يؤخِّر الكلام على رواة الحديث وبعض قضايا الإسناد، فمن تصدَّى لشرح كتابه بهذه الطَّريقة يقدِّم الحديث عن الرُّواة والإسناد على مباحث المتن. ومن الشُّروح التي سارت على هذه الطَّريقة: "عارضة الأحوذيِّ بشرح صحيح التِّرمذيِّ" لابن العربيِّ، و"شرح الإلمام بأحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد، و"التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" لابن الملقن، و"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" له، وغير ذلك من الشُّروح التي يقف الباحث على طريقتها بتقليبها والنَّظر فيها.

ولعلَّ من أوائل من سلك هذا المسلك الإمامَ الكبير أبا حاتمٍ ابنَ حبَّانَ البستيَّ؛ ويظهر ذلك ممَّا ذكره الخطيب البغداديُّ في سياق بيان كتب ابن حبَّانَ ومنفعتِها، قال: ".. ومن آخر ما صنَّف: كتابُ "الهدايةِ إلى علم السُّنن" قصد فيه إظهار الصِّناعتين اللَّتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثًا ويترجم له، ثمَّ يذكر من يتفرَّد بذلك الحديث، ومن مفاريد أيِّ بلدٍ هو، ثمَّ يذكر تاريخ كلِّ اسمٍ في إسناده، من الصَّحابة إلى شيخه بما يَعرف من نسبته ومولده وموته وكنيته وقبيلته وفضله وتيقُّظه، ثمَّ يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبرٌ آخر ذكره وجمع بينهما، وإن تضادَّ لفظُه في خبرٍ آخرَ تلطَّف للجمع بينهما، حتَّى يُعلم ما في كلِّ خبرٍ من صناعة الفقه والحديث معًا، وهذا من أنبل كتبه وأعزِّها"[55].

وفي كلام ابن العربيِّ في مقدِّمة "العارضة" ما يشير إلى طريقته في هذا المسلك؛ قال: "ونحن سنورد فيه إن شاء الله بحسَب العارضة: قولًا في الإسناد، والرِّجال، والغريب، وفنًّا من فنون النَّحو، والتَّوحيد، والأحكام، والآداب، ونُكَتًا من الحِكَم، وإشاراتٍ إلى المصالح"[56].

وأسهبُ من كلامه وأوضحُ: ما أورده ابنُ الملقِّن في مقدِّمة "التَّوضيح" في بيان مسلكه في الشَّرح، أنقله بطوله لأهميَّته، قال: "..وأحصر مقصود الكلام في عشَرة أقسامٍ:

---

[53] شرح علل التِّرمذيِّ (346/1).

[54] انظرها في" كشف الظُّنون" (29/1)، وعنه: صدِّيق حسن خان في "أبجد العلوم" (191/1)، وعنه كذلك: المُباركفوريُّ في مقدِّمة "تحفة الأحوذيِّ" (ص:171)، ومقدِّمة أحمد معبد على "النَّفح الشَّذيِّ في شرح جامع الترمذيِّ" (86/1-92) لابن سيِّد النَّاس، وهذا الأخير أجمعها وأحسنها؛ إذ المذكور في "كشف الظُّنون" وإن مثَّل عليه بشروح الحديث في بعض أقسامه، غير أنَّه ساقه لبيان مسالك الشُّروح عمومًا، ولم يُرد الشَّرح الحديثيَّ ابتداءً، وإن كان ثمَّة تشابهٌ بينهما، ثمَّ نقله عنه من نقله من غير التفاتٍ إلى هذا الملْحَظ، والله أعلم.

[55] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع (303/2).

[56] (6/1).

أحدِها: في دقائق إسناده ولطائفه.

ثانيها: في ضبط ما يُشكِل من رجاله، وألفاظ متونه ولغته وغريبه.

ثالثِها: في بيان أسماء ذوي الكنى، وأسماء ذوي الآباء والأمَّهات.

رابعِها: فيما يختلف منها ويأتلف.

خامسِها: في التَّعريف بحال صحابته، وتابعيهم، وأتباعهم، وضبط أنسابهم، ومولدهم، ووفاتهم...

سادسِها: في إيضاح ما فيه من المرسل، والمنقطع، والمقطوع، والمعضل، والغريب، والمتواتر، والآحاد، والمدرج، والمعلَّل، والجواب عمَّن تكلَّم على أحاديثَ فيه بسبب الإرسال، أو الوقف، أو غير ذلك.

سابعِها: في بيان غامض فقهه، واستنباطه، وتراجم أبوابه؛ فإنَّ فيه مواضعَ يتحيَّر النَّاظر فيها، كالإحالة على أصل الحديث ومخرجه، وغيرِ ذلك ممَّا ستراه.

ثامنِها: في إسناد تعاليقه، ومرسلاته، ومقاطعه.

تاسعِها: في بيان مبهماته، وأماكنه الواقعة فيه.

عاشرِها: في الإشارة إلى بعض ما يُستنبط منه من الأصول، والفروع، والآداب والزُّهد، وغيرها، والجمع بين مختلفها، وبيان النَّاسخ والمنسوخ منها، والعامِّ والخاصِّ، والمجمل والمبيَّن، وتبيين المذاهب الواقعة فيه، وأذكر إن شاء الله تعالى وجهها، وما يظهر منها ممَّا لا يظهر، وغيرَ ذلك من الأقسام التي نسأل الله إفاضتها علينا"[57].

فها أنت ترى أنه لم يكد يترك مبحثًا من مباحث السَّند أو المتن إلا وتعرَّض له وأشار إليه، وقد التزم إلى حدٍّ ما بما ذكره.

وممَّن سلك هذا المسلك، ووسَّع الكلام على مباحث الحديث ومسائله = أستاذُنا الدُّكتور نزار ريَّان –رحمه الله وتقبَّله–، وبلغ بها تسعةَ عشرَ مبحثًا على النَّحو التَّالي[58]:

الأوَّل: تخريج الحديث.

الثَّاني: شجرة الإسناد.

الثَّالث: دراسة رجال السَّند، والحكم على الإسناد.

الرَّابع: ألفاظ التَّلقِّي والأَداء.

الخامس: لطائف السَّند.

السَّادس: رحلة الحديث.

السَّابع: مسائل المصطلح في الحديث.

الثَّامن: مناهج الإمام في الحديث.

التَّاسع: التَّحقُّق من شرط الإمام في الحديث.

العاشر: سبب ورود الحديث.

الحادي عشر: سبب إيراد الحديث.

---

[57] التَّوضيح (336/1–337).

[58] انظرها في "إمداد المنعم" (51/1 وما بعدها)، وجرى وغيره من المعاصرين على تسمية هذا: حديثًا تحليليًّا، وهو لا يختلف عمَّا ذكرناه في الشَّرح الموضوعيِّ إلَّا من جهة التَّوسُّع في بعض المباحث المتنيَّة والإسناديَّة، وزيادةِ أشياءَ ليست من أصل الشرح، وكان أستاذنا قبل ذلك يقتصر من هذه المباحث على خمسة عشر، كما تراه في كتابه "الحديث النَّبويِّ الشَّريف دراسة في الفقه وفقه الدَّعوة والسِّياسة الشرعيَّة".

الثَّاني عشر: المطابقة بين التَّرجمة والحديث.

الثَّالث عشر: المتن الجامع، والمقارنة بين ألفاظ الحديث.

الرَّابع عشر: الُّلغة وغريب الَّلفظ.

الخامس عشر: معنى الحديث.

السَّادس عشر: المباحث الموضوعيَّة.

السَّابع عشر: مشكل الحديث ومختلفه.

الثَّامن عشر: أحكام الحديث.

التَّاسع عشر: اللَّطائف الدعويَّة والتَّربويَّة.

وقال مشيرًا إلى المنهج الذي سلكه ومبيِّنًا استمداده وفائدته وعائدته: "يعتمد الباحث في هذا الشَّرح "إمدادِ المنعم شرحِ صحيح الإمام مسلمٍ" –رحمه الله– منهجًا وُضِعَت لبناته من سنينَ طويلةٍ قضاها في دراسة الحديث النَّبويِّ الشَّريف على أيدي أساتذةٍ عظامٍ في الجامعات الكريمة الأصيلة؛ كجامعة الإمام محمَّد بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ بالرِّياض، وكليَّةِ الشَّريعة بالجامعة الأردنيَّة، وكليَّةِ أصول الدِّين بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميَّة بأمِّ دُرمان. فنهل الباحث من أولئك السَّادة العظماء، ثم تابع بعدُ تدريسَ مساقات الحديث النبويِّ الشَّريف بالجامعة الإسلاميَّة بفلسطين، لطلَّاب كليَّة أصول الدِّين، في المرحلة الأولى والثَّانية العالية، قام خلالها بشرح أحاديثَ كثيرةٍ في أبوابٍ متباينةٍ، أدَّت به معايشةُ الأحاديث، وكتبِ شروح الحديث إلى استخلاص منهجٍ شاملٍ يستخرج الفوائد الكامنة في كلامه ﷺ، ويبرز المعاني الشَّريفة، والحكمَ اللَّطيفة، غيرَ غافلٍ عما أرساه أهل العلم المتقدِّمون من قواعد خدمة الحديث روايةً ودرايةً، ودراستِه المستوعِبة لأسانيده ومتونه.

ويظنُّ الباحث أنَّ هذا المنهج في الشَّرح سيجمع إن شاء الله تعالى شتات الكلام على شرح الحديث من نواحٍ متعدِّدةٍ، فالسَّند خاضعٌ للتَّحليل والشَّرح والبيان، كما المتن المدروس كلمةً كلمةً، وفكرةً فكرةً، فلن يترك لفظًا يُشكل إلا أوضحه، ولا أمرًا يستشكل إلا أبانه بإذن الله تعالى"[59].

و"هذا المنهج في الشَّرح هو أنسب المناهج لعصرنا، ويقبله طلبة العلم أكثرَ من غيره من مناهج الشَّرح الأخرى، واستيعاب شرح الحديث من خلاله أيسر على القارئ"[60].

الثَّاني: الشَّرح الموضعيُّ، أو الشَّرح بالقول:

"وهو الَّذي يتصدَّى فيه الشَّارح لمواضعَ معيَّنةٍ من سند الحديث أو متنه، ويُصَدِّرها بكلمة: "قوله"، ثمَّ بعد ذلك يشرح الَّلفظ أو العبارة من مختلف جوانبها، وإن تعدَّد موضوعها، وبهذا تفترق تلك الطَّريقة عن سابقتها التي يراعى فيها ما يتعلَّق بموضوعٍ واحدٍ في مبحثٍ واحدٍ من مباحث الشَّرح"[61].

ومن الشُّروح الَّتي سارت على هذه الطَّريقة: "معالم السُّنن" في شرح سنن أبي داود للخطَّابي، و"المعلم بفوائد مسلم" للمازَرِيِّ، و"إكمال المعلم" للقاضي عياضٍ، و"فتح الباري" لابن حجرٍ العسقلانيِّ، وغيرُها كثيرٌ.

---

[59] إمداد المنعم (ص:50).

[60] مقدِّمة "النَّفح الشَّذيِّ" (91/1).

[61] مقدِّمة "النَّفح الشَّذيِّ" (91/1).

وبالجملة فغالب[62] شروح المتقدِّمين والمتأخِّرين سارت على هذه الطَّريقة وسلكت هذا المسلك، وفي هذه الطَّريقة "لا يُلتزم المتن (أي: كتابتُه)، وإنَّما المقصود: ذكرُ المواضع المشروحة، ومع ذلك قد يكتب بعض النُّسَّاخ متنه تمامًا؛ إمَّا في الهامش، وإمَّا في المُسطَّر، فلا يُنكَر نفعُه"[63]. وكذلك في الطَّريقة الأولى لا يُلتزم ذكر المتن، وإن كان الغالب التزامَه.

الثَّالث: الشَّرح المزجيُّ:

وهو "الَّذي يَذكر نصَّ الحديث سندًا ومتنًا ممزوجين بشرحهما؛ بمعنى أنَّ الشَّارح يذكر اللَّفظ أو العبارة من سند الحديث أو متنه، ويذكر قبلها أو بعدها من كلامه هو ما إذا قُرئ مع عبارة المتن اتَّضح معناه، ومهما توسَّع الشَّارح في كلامه الذي يقدِّمه أو يؤخِّره على النَّص المراد شرحُه، فإنَّه يحرص على أن تكون اللَّفظة التي تسبق أو تلي عبارة المتن مترابطةً معها في سياقٍ واحدٍ"[64].

ولا يتميَّز المتن عن شرحه إلَّا بحرف "م" للمتن، وحرف "ش" للشَّرح، أو بوضع المتن بين أقواس، أو كتابته بخطٍّ أكبرَ، أو بتلوينه بلونٍ مغايرٍ للشَّرح، أو غيرِ ذلك ممَّا يسلكه الشُّرَّاح، وهذا المَسلك "ليس بمأمونٍ عن الخلط والغلَط"[65].

ومن الشُّروح التي سلكت هذا المسلك: "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاريِّ" للقسطلَّانيِّ.

المبحث الخامس: موضوع علم شرح الحديث ومسائله

موضوع هذا العلم هو حديث رسول الله ﷺ، فهو الذي يُتناول بالشَّرح والبيان، وإذا أُطلق شرح الحديث فإنَّما ينصرف إليه لا إلى غيره.

أمَّا مسائله فقد سبق في المبحث الرَّابع –عند الحديث عن الشَّرح الموضوعيّ– الإشارة إلى جملةٍ من المسائل والمباحث الإسناديَّة والمتنيَّة التي يتعرَّض لها شُرَّاح الحديث، وهي قابلةٌ للزِّيادة بحسَب طبيعة الشَّرح، كما ستأتي الإشارة إليه، وحتَّى لا يتشعَّبَ بنا الحديث فإنَّنا نحصر الكلام هنا في مسائل:

الأولى: المسائل والمباحث التي يتعرَّض لها الشُّرَّاح في كتب الشُّروح راجعةٌ في جملتها إلى السَّند أو المتن؛ والسَّند يُبحث فيه: ما يتعلَّق بالتَّخريج، وبيانِ حال الرُّواة جرحًا وتعديلًا وما إلى ذلك، واللَّطائف، والعلل، والصِّحَّة والضَّعف[66]، وغيرِ ذلك ممَّا يندرج تحت هذه المباحث. والمتن يُبحث فيه: ما يتعلق باللُّغة والغريب، والفقه والمعاني والأحكام، ووجوهِ ومآخذِ الاستدلال والاستنباط، والمختلف والمشكل، والنَّاسخ والمنسوخ، وغير ذلك ممَّا هو داخلٌ فيها، أو مندرجٌ تحتها.

الثَّانية: لم يسرِ الشُّرَّاح على منهجٍ مطَّردٍ في تناول المباحث التي تقدَّم ذكرها، فَهُم بين مطوِّل ومختصر وبين ذلك، ومَردُّ ذلك إلى جملة أمورٍ: **منها:** القصد الذي صُنِّف الشَّرح له، فبعضهم يقصد التَّطويل والإسهاب والتَّوسع، كما تجده في "التَّمهيد لما في الموطَّأ من الأسانيد" لابن عبد البر، و"شرح الإلمام بأحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد، و"فتح الباري" لابن رجبٍ الحنبليِّ، و"جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم" له، و"فتح الباري" لابن حجرٍ العسقلانيِّ، و"التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" لابن الملقِّن، و"نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار" للشَّوكانيِّ، وغيرها من الشُّروح المطوَّلة.

---

[62] قال في "كشف الظُّنون" (38/1) عن النَّوع الثَّالث (الشَّرحِ المزجيِّ): "وهو طريقة أكثر الشُّرَّاح المتأخِّرين من المحقِّقين"، ونقله عنه صاحب "أبجد العلوم"(192/1)، و"تحفة الأحوذي" (ص:171)، وفيه نظرٌ؛ فغالبها على ما قدَّمنا بيانَه، والله أعلم.

[63] كشف الظُّنون (29/1).

[64] مقدِّمة "النَّفح الشذيِّ" (ص:92).

[65] كشف الظنون (29/1).

[66] المراد بالصِّحة والضَّعف هنا المُتعلِّقان بالسَّند، وكذلك العلل المراد بها علل السَّند.

ومنهم من قصد التَّوسُّط والاعتدال من غير تطويلٍ أو اختصارٍ، كما تراه في "إكمال المُعلم بفوائد مسلمٍ" للقاضي عياضٍ، و"شرح النَّوويِّ على مسلمٍ"، و"عون المعبود شرح سنن أبي داود" لمحمَّد شمس الحقِّ العظيم آبادي، و"تحفة الأحوذيِّ بشرح جامع الترمذيِّ" للمباركفوريِّ، وغيرها من الشُّروح.

ومنهم من قصد التَّعليق أو التَّحشية والاختصار، والإشارة إلى رؤوس المسائل وأطراف المباحث، كما تراه في "أعلام الحديث" للخطَّابيِّ، و"المعلم بفوائد مسلمٍ" للمازَريِّ، وحواشي السُّيوطي وتعليقاته على الكتب السِّتَّة، و"حاشية السِّندي على مسند أحمد"، وغير ذلك من الشُّروح والحواشي والتَّعليقات.

وممَّا له اتِّصالٌ بمسألتنا هذه: أنَّ بعض الشُّرَّاح يعتني في شرحه ببيان الصَّنعة الإسناديَّة، فتراه يُسهب في مباحث الإسناد ومتعلَّقاته؛ كصنيع ابن عبد البرِّ في "التَّمهيد" فإنَّه اعتنى فيه عنايةً ظاهرةً بالأسانيد، حتَّى إنَّه رتَّبه على شيوخ الإمام مالكٍ، ووصل فيه المراسيل والبلاغات الواقعة في الموطَّأ، ولم يتطرَّق للموقوف والمقطوع، بينما نجده في "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار" يعتني بالصَّنعة الفقهيَّة استدلالًا واستنباطًا، ويعرض لأقوال الصَّحابة والتَّابعين، ويناقش الأدلَّة ويرجِّح بينها من غير تعصُّبٍ، وقريبٌ منه صنيعُ الإمام سراجِ الدِّين البلقينيِّ، فقد نُسب إليه شرحان لجامع التِّرمذي؛ أحدُهما صناعةٌ، والآخر فقهٌ[67].

ومنها: طبيعة الكتاب المشروح، فإن الشُّروح الحديثيَّة تختلف تبعًا لاختلاف الكتب المشروحة:

- فمنها ما يقع شرحًا على كتابٍ مسندٍ كـــ "الكتب السِّتَّة" التي رواها أصحابها بأسانيدهم، فالمتصدِّي لشرحها غالبًا ما يتعرَّض لمباحث السَّند وقضاياه؛ لأنَّه أصلٌ في الكتاب المشروح، وهم في ذلك بين مقلٍّ ومستكثرٍ بحسَب طبيعة الكتاب، فالصَّنعة الإسناديَّة في شروح التِّرمذي مثلًا أظهر منها في شروح أبي داود؛ لما تميَّز به الأوَّل من العناية بالسَّند والتَّنبيه على مباحثه.
- ومنها ما يقع شرحًا على كتابٍ مجرَّدٍ من الأسانيد كـــ "مشكاة المصابيح" للخطيب التَّبريزيِّ، و"رياض الصَّالحين" للنَّووي، و"الجامع الصغير" للسُّيوطيِّ، وغيرها، فمن تعرَّض لشرح هذه الكتب ومثيلاتها قلَّ في شرحه التعرُّضُ لمباحث الإسناد؛ لتجرُّد الأصل المشروح منها، وعدمِ تعرُّضه لها.
- ومنها ما يقع شرحًا على كتابٍ من كتب أحاديث الأحكام كـــ "عمدة الأحكام" لعبد الغنيِّ المقدسيِّ، و"المنتقى من أخبار المصطفى" للمجد ابن تيميَّة، و"الإلمام بأحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد، و"بلوغ المرام" لابن حجر، وغيرُها كثيرٌ، فمن تصدَّى لشرح هذه الكتب ونظائرها يعتني غالبًا بمباحث الفقه والأصول، ويُورد وجوه الدَّلائل والاستنباط، ويذكر الخلاف والتَّرجيح ممَّا لا تقف عليه غالبًا في غيرها، كما تراه ظاهرًا في "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام"، و"شرح الإلمام" لابن دقيق العيد، و"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" لابن الملقّن، و"سبل السَّلام شرح بلوغ المرام" للصَّنعانيِّ، و"نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار" للشَّوكانيِّ، ومن الشُّروح المعاصرة النَّفيسة: شرح ابن عثيمين على بلوغ المرام "فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام" وهو شرحٌ نفيسٌ غايةً.

وهذا النَّوع من الشُّروح لا بدَّ أن يعتني به طالب الحديث حتَّى تصير له دُربةٌ في مباحث الفقه والاستدلال، والنَّظر والاستنباط.

وحسبك أن تنظر في "شرح الإلمام" لابن دقيق العيد لتعلم قيمة هذه الشُّروح ونفاستَها؛ فإن مؤلِّفه أتى فيه بالعجب العجاب من وجوه الاستدلال والاستنباط، حتَّى أربت فوائده ومسائله ومباحثه الحديثيَّة والفقهيَّة والأصوليَّة واللُّغويَّة على ثلاثة آلاف فائدةٍ، وقد تحصَّلت له في شرح خمسةٍ وخمسين حديثًا، رجع فيها إلى أكثرَ من مائتين وثلاثين كتابًا من أمَّهات كتب الإسلام[68]، إضافةً إلى ما جادت به قريحته المتوقِّدة، وذهنُه السيَّال، حتَّى قال فيه الحافظ قطب الدِّين الحلبيُّ: " قيل: إنَّه لَمْ يتكلم عَلَى الحديث –من عهد الصَّحابة إِلَى زماننا– مثلُ ابن

[67] ذكره ابنُ فهدٍ المكيُّ في "لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفَّاظ" (ص:216) المطبوع مع "ذيل تذكرة الحفَّاظ" للحسينيِّ، و"ذيل طبقات الحفَّاظ" للسُّيوطيِّ، وانظر: مقدِّمة "النَّفح الشَّذيِّ" (ص:112).

[68] انظر: مقدِّمة شرح الإلمام (ص:60-71).

دقيق العيد، ومن أراد معرفة ذلك فعليه بالنَّظر فِي القطعة الَّتِي شرح فِيهَا "الإلمام"، فإنَّ من جملة مَا فِيهَا: أنَّه أورد حديث البَراء بن عازِبٍ رضي الله عنه: "أمرنا رسول الله ﷺ بسبعٍ، ونهانا عن سبعٍ" واشتمل عَلَى أربعِمائة فائدةٍ"[69].

وقال ابن حجر: "وصنَّف "الإلمام في أحاديث الأحكام" وشرع في شرحه فخرج منه أحاديثُ يسيرةٌ في مجلَّدين، أتى فيهما بالعجائب الدَّالَّة على سَعة دائرته في العلوم؛ خصوصًا في الاستنباط"[70].

– ومنها ما يقع شرحًا على حديثٍ واحدٍ[71]، كما تراه في "نظم الفرائد لما تضمَّنه حديث ذي اليدين من الفوائد" للعلائيِّ، و"بغية الرَّائد فيما تضمَّنه حديث أمِّ زرعٍ من الفوائد" للقاضي عياضٍ، وغيرُها كثيرٌ، وممَّن اعتنى بهذا اللَّون من الشُّروح: الحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ[72]، ومن المعاصرين: الأستاذ الدُّكتور فالحٌ الصغيِّر، إذ نيَّفت رسائله الَّتي نشرها في الشُّروح المفردة على العشرين، وعنون لها: سلسلة أحاديثَ في الدَّعوة والتَّوجيه، وهي رسائلُ نافعةٌ تعرَّض فيها للرِّواية والدِّراية، ولامس واقع النَّاس وطلبةِ العلم. والمعاصرون لهم عنايةٌ بهذا اللَّون؛ لعظَم منفعته وعائدته. وهذا النَّوع يتوسَّع فيه الشَّارح ويستطرد في ذكر المباحث والمسائل الإسناديَّة والمتنيَّة، ومن وجوه منفعته: أنه يغنيك عمَّا كُتب في هذا الحديث من جهة جمع طرقه، وبيان مسائله وأحكامه، وغير ذلك مما لا تتَّسع له كتب الشُّروح الجامعة.

الثَّالثة: المقصد الأعظم من الشُّروح الحديثيَّة بيان المعاني والمقاصد والأحكام ووجوه الاستدلال المستفادة من الأحاديث، وهذا "من أهمِّ أغراض ومطالب الشَّرح"[73]، ولو خلا من كلِّ شيءٍ، فلا ينبغي أن يخلوَ من هذه المطالب أو بعضها. قال عليُّ بن عُبيدِ الله المصريُّ، المعروف بـــ "زَيْن العرب" في سياق ذكر منهجه في "شرح المصابيح"[74] للبغويِّ: "وذكرتُ التَّوفيق بين الأحاديث الموهمة منافاةَ بعضِها بعضًا على طريقة السُّؤال والجواب، ولَم آلُ جُهدًا في استقصاء ما يتعلَّق بكلِّ بابٍ من الأحكام، مشيرًا في كلِّ ذلك إلى ما تمسَّك به كلُّ إمامٍ من الأئمَّة المجتهدين، وغيرهم من العلماء الأعلام ... إذ جلُّهم محدِّثون، وبالحديث متمسِّكون، ومنه للأحكام الشرعيَّة الأصليَّة والفرعيَّة مستنبطون؛ بل الأحكامُ الشرعيَّةُ هي المطلوب الأعلى والمرغوب الأسنى".

والشُّرَّاح يتفاوتون في بيان هذه المعاني والتَّعرضِ لها تبعًا لاختلاف مناهجهم ومقاصدهم في الشُّروح، وكذلك تبعًا للكتب الَّتي يتصدَّون لشرحها على النَّحو الَّذي بيَّنَّاه، ولو أنَّك استعرضت شروحًا متعدِّدةً على كتابٍ واحدٍ من كتب السُّنة والحديث، لوجدت في بعضها ما ليس في غيرها للسَّبب الَّذي ذكرنا.

الرَّابعة: ليس من مقاصد الشَّرح التَّوسُّعُ في تخريج الحديث وترجمة رواته وإعراب ألفاظه، ولا كذلك التَّوسُّعُ في ذكر وجوه الخلاف والاستدلال، نعم قد يلجأُ الشَّارح إلى شيءٍ من ذلك في بعض المواضع والحالات، لكنَّه لا يكون منهجًا عامًّا مطَّردًا. ذكر ابن دقيق العيد مقاصده في "شرح الإلمام" فكان منها:

---

[69] رفع الإصْر عن قضاة مصر، لابن حجرٍ (ص:395).

[70] الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة (348/5).

[71] هذه الشُّروح المفردة اعتنى بها أهل العلم قديمًا وحديثًا، ومن الكتب التي جمعت طائفةً حسنةً منها: "التَّعريف لما أُفرد من الأحاديث بالتَّصنيف" ليوسف العتيق. وهي داخلةٌ في مسمَّى "الأجزاء الحديثيَّة" عندهم؛ إذ من أفرادها: الشُّروحُ الحديثيَّةُ المفردة.

[72] نُشر له في "مجموع رسائل الحافظ ابن رجبٍ الحنبليِّ" دراسة وتحقيق "طلعت الحُلوانيِّ" خمسَ عشرةَ رسالةً، تضمَّنت كلُّ واحدةٍ منها شرح حديثٍ واحدٍ، وبقيت رسائلُ له لم تنشر بعدُ.

[73] مقدمة "النَّفح الشَّذيِّ" (ص:112).

[74] (ص:7).

"التَّاسع: الإعراض عمَّا فعله كثيرٌ من الشَّارحين من إيراد مسائلَ لا تستنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديثٍ يدلُّ على جواز المسح على الخفَّين، أو الاستنشاق، أو الظِّهار، أو الإيلاء مثلًا، فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطةً من الحديث الذي يتكلَّم عليه وإن أمكن فبطريقٍ مستبعدٍ.

العاشر: تركُ ما فعله قومٌ من أبناء الزَّمان، ومن يُعدُّ فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في معرِض الاستنباط، واسترسلوا في ذلك استرسالَ غير متحرِّزٍ ولا محتاطٍ، فتخيَّلوا وتحيَّلوا، وأطالوا وما تطوَّلوا، وأبدَوا وجوهًا ليس في صفحاتها نورٌ، وذكروا أوهامًا لا تميل إليها العقول الرَّاجحة ولا تَصُور[75]، حتى نُقل عن بعضهم أنَّه ادَّعى الاستدلال على جميع مسائل مذهبه الَّذي تقلَّده من الكتاب العزيز"[76].

وقال ابن رجب معقِّبًا على وجهٍ بعيدٍ من أوجه الاستدلال في شرح حديثٍ: "ومثل هذه المعاني توجد كثيرًا في كتب شروح الحديث المتأخِّرة، وأكثرها مدخولٌ، ولم يكن علماء سلف الأمَّة يقعون في شيءٍ من ذلك، وكذلك لم أستــكثر من ذكر مثله في هذا الكتاب"[77].

ومأخذ كلامهم هذا: أنَّ العلوم والمباحث التي يُتعرَّض لها في شروح الأحاديث قد أُفردت بالتَّصنيف والتَّأليف، فيُشار إليها في الشُّروح على وجه الاختصار، ومن أراد التَّوسُّع رجع إلى الأصول، وفيه يقول الحافظ العراقيّ:

"عادة المتقدِّمين السُّكوت عمَّا أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدمُ بيان من خرَّجه، وبيان الصَّحيح من الضَّعيف إلا نادرًا، وإن كانوا من أئمَّة الحديث حتَّى جاء النَّوويُّ فبيَّن. وقصدُ الأوَّلين أن لا يُغفلَ النَّاسُ النَّظر في كلِّ علمٍ في مظِنَّته؛ ولهذا مشى الرَّافعيُّ على طريقة الفقهاء، مع كونه أعلمَ بالحديث من النَّوويّ"[78].

الخاتمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا على ما أنعم به ويسَّر في إتمام هذا البحث، فالفضل له أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، ولقد انتهينا فيه إلى جملةٍ من النَّتائج والتَّوصيات:

أمَّا النَّتائج، فمن أهمِّها:

1. أنَّ علم شرح الحديث هو: معرفةُ المسائل والأصول المتعلِّقةِ بشرح الحديث، والَّتي تضبطه وتوَصِّل له، وتبيِّن مناهجه، وطرقَه، ومسالكَه، ومواردَه، وأسبابَ الخطأ فيه، وتعلُّقَه بعلوم الشريعة عامَّةً، وبعلوم الحديث على وجه الخصوص.
2. أنَّ معرفة معاني وفقه حديث رسول الله ﷺ من أجلِّ علوم الحديث، بل هو ثمرة هذه العلوم، وبه قِوام الشَّريعة، ولا يوصف بالعلم من لا فقه ولا دراية له؛ ولهذا عظُم حرص أهل العلم عليه، وتَطلابُهم له.
3. أنَّ بدايةَ هذا العلم ونشأتَه كانت في عهد رسول الله ﷺ وأصحابِه الكرام ﷺ وأتباعِهم، وأنَّ أوَّل من صنَّف فيه هو ابن جريرٍ الطبريُّ، ومن أوائل كتب الشُّروح: ما صنَّفه الخطَّابيُّ على سنن أبي داود، وصحيح البخاريِّ، ثمَّ تتابعت الشُّروح بعده.
4. أنَّ معرفة المناهج التي بُنيت وسارت عليها الشُّروح الحديثيَّةُ مهمٌّ للباحث ومعينٌ له على فهم هذه الكتب، وطريقةِ التَّعامل معها، والاستفادةِ منها، وقد سلك الشُّرَّاح في كتبهم ثلاثةَ مسالكَ؛ وهي: الشَّرح الموضوعي، والشَّرح الموضعيِّ، والشَّرح المزجيُّ.

[75] من الصَّوَر، بمعنى الميل. انظر: تهذيب اللُّغة (159/12).
[76] (9/1).
[77] فتح الباري (423/3).
[78] نقله عنه المُنَاوي –من خطبة تخريجه الكبير للإحياء– في "فيض القدير" (21/1).

5. أنَّ موضوع هذا العلم هو حديثُ رسول الله ﷺ، فهو الذي يُتناول بالشَّرح والبيان، وإذا أُطلق شرح الحديث فإنَّما ينصرف إليه لا إلى غيره.
6. أنَّ مسائل هذا العلم التي يتعرَّض لها شُرَّاح الحديث –وهي قابلةٌ للزِّيادة والنُّقصان بحسَب طبيعة الشَّرح– منها ما يرجع إلى السَّند، ومنها ما يرجع إلى المتن:

أمَّا السَّند: فيُبحث فيه ما يتعلَّق بالتَّخريج، وبيانِ حال الرُّواة جرحًا وتعديلًا وما إلى ذلك، واللَّطائف، والعلل، والصِّحة والضَّعف، وغير ذلك ممَّا يندرج تحت هذه المباحث.

وأمَّا المتن: فيُبحث فيه ما يتعلَّق باللُّغة والغريب، والفقه والمعاني والأحكام، ووجوهِ ومآخذِ الاستدلال والاستنباط، والمختلف والمشكل، والنَّاسخ والمنسوخ، وغير ذلك ممَّا هو داخلٌ فيه، أو مندرجٌ تحته.

وأمَّا التَّوصيات:

1. فإنَّنا نوصي بالعناية بما خلَّفه أئمَّتنا من كتب الشُّروح، فإنَّها ثروةٌ علميَّةٌ كبيرةٌ لا يُستغنى عنها.
2. كما ونوصي بدراسة مناهج الأئمَّة في كتب الشُّروح، لا سيَّما الشُّروح التي لم يتعرَّض لها أحدٌ بالدِّراسة، وإبراز ما فيها من درر العلم وجواهره.
3. ونوصي بدراساتٍ علميَّة جادَّةٍ في التَّأصيل لهذا العلم، وبيان قواعده ومسائله ومباحثه بصورةٍ علميَّةٍ تجمع بين النَّظريَّة والتَّطبيق.
4. ونوصي بالعناية بهذا العلم في مقرَّرات الجامعات والمعاهد والكلِّيَّات الشَّرعيَّة، وأن يأخذَ مكانه اللَّائقَ به في مقاعد الدِّراسة.

المصادر والمراجع:

أبجد العلوم. أبو الطيب محمد صديق بن حسن خان البخاري القِنَّوجي، أعدَّه للطبع عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة– دمشق، د. ط، 1978م.

أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري. أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، من منشورات معهد البحوث العلمية التابع لجامعة أم القرى– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1409هـ.

الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع. أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث– القاهرة، الطبعة الأولى، 1389هـ.

الإمام الخطابي وآثاره الحديثية ومنهجه فيها. أحمد الباتلي، من منشورات عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود– الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح. سراج الدين ابو حفص عمر بن علي الأنصاري (ابن الملقِّن)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي بإشراف خالد الربَّاط وجمعة فتحي، دار النوادر، دمشق، ضمن إصدارات الاوقاف القطرية، الطبعة الأولى، 1429هـ.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د. ط، 1419هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د. ط، 1403هـ.

الحِطة في ذكر الصحاح الستة. أبو الطيب محمد صديق بن حسن خان البخاري القِنَّوجي، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار الجيل، بيروت،

د. ط، د. ت.

الخلاصة في أصول الحديث. شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1405هـ.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، 1392هـ.

الرسالة المستطرَفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة وبذيله التعليقات المستظرفة على الرسالة المستطرفة. محمد بن جعفر الكتَّاني، والتعليقات لأبي يعلى البيضاوي المغربي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.

الرسالة. أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، شرح وتحقيق أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ.

العين. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.

الغاية من السماع والرواية. صالح بن عبد الله العصيمي، الرياض، الطبعة الأولى، 1432هـ.

الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلامي. محمد بن الحسن الحَجْوي الفاسي، مطبعة البلدية، فاس، الطبعة الأولى، 1345هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.

المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية: الرياض، د. ط، 1419هـ.

الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم. محمود الطَّنَاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406هـ.

الموطآت للإمام مالك ﷺ. نذير حمدان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1412هـ.

النفح الشذي في شرح جامع الترمذي. أبو الفتح محمد بن محمد اليعمري (ابن سيد الناس)، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ.

النكت على كتاب ابن الصلاح. أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهرَزُوري (ابن الصلاح)، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، نشر المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، أشرف عليه علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1421هـ.

إمداد المنعم شرح صحيح الإمام مسلم. نزار بن عبد القادر ريان، نسخة إلكترونية خاصة لم تُنشر.

تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي. أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: عصام الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ.

تفسير غريب الموطأ. عبد الملك بن حبيب الاندلسي، تحقيق وتقديم: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ.

تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، قرأه وخرج أحاديث محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د. ط، د. ت.

رفع الإصْر عن قضاة مصر. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

رفع الملام عن الأئمة الأعلام. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، نشر الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، د. ط، 1403هـ.

سير أعلام النبلاء. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، حققه: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشر، 1422هـ.

شرح النووي على مسلم. أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.

شرح علل الترمذي. زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1421هـ.

شرف أهل الحديث ومعه نصيحة أهل الحديث. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق وتخريج: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود الطَّنَاحي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، 1413هـ.

عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي. أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

علوم الحديث. أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهرَزُوري (ابن الصلاح)، اعتنى به إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ.

غريب الحديث. أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1417هـ.

فيض القدير شرح الجامع الصغير. عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي، مكتبة مصر، الطبعة الثانية، 1421هـ.

كشف الظُّنون. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (الحاج خليفة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ. تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد (ابن فهد المكي)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

لسان العرب. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 1423هـ.

مختار الصِّحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1424هـ.

معالم السنن. أبو سليمان محمد بن محمد الخطابي البستي، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، 1351هـ.

معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الثانية، 1431هـ.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. أحمد بن مصطفى (طاش كبرى زادة)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ.

نموذج من الأعمال الخيريَّة في إدارة الطِّباعة المنيريَّة. محمد منير آغا الدمشقي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثانية، 1409هـ.